

Distr.: General
14 March 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثانية والستون

الدورة التنظيمية، 21 نيسان/أبريل 2022

الدورة الموضوعية، 31 أيار/مايو - 1 تموز/يوليه 2022 *

البند 3 (ب) من جدول الأعمال المؤقت **

المسائل البرنامجية: التقييم

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم البرنامجي لمكتب شؤون نزع السلاح

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

يُقدّم هذا التقرير لمكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي أعدته شعبة التفتيش والتقييم، وفقاً للقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين بشأن استعراض تنفيذ توصيات المكتب بعد ثلاث سنوات من إقرار اللجنة لتلك التوصيات (انظر A/37/38، الفقرة 362). وحدد هذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات مدى تنفيذ التوصيات الخمس المنبثقة من التقييم البرنامجي الذي أجري لمكتب شؤون نزع السلاح (E/AC.51/2019/4).

وتناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقييمه لمكتب شؤون نزع السلاح (المكتب) في عام 2019، جوانب مختلفة من أهمية المكتب وفعاليته في تنفيذ ولايته خلال الفترة 2014-2017. وأوصت اللجنة، في ختام دورتها التاسعة والخمسين، بأن تقر الجمعية العامة التوصيات الواردة في تقرير التقييم الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية. واستناداً إلى استعراض المعلومات المقدمة من المكتب والمقابلات التي أجريت مع موظفين مختارين، خلص هذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى

* تواريخ الدورة الموضوعية هي تواريخ تقديرية.

** E/AC.51/2022/1



أن التوصيات 1 و 2 و 3 و 5 قد نفذت تنفيذاً مرضياً، في حين نفذت التوصية 4 جزئياً. ولوحظت بعض الأدلة على النتائج الفورية فيما يتعلق بالتوصيات المنفذة.

وفي التوصية 1، تناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية الحاجة إلى إجراء عملية تخطيط استراتيجي متكاملة، تقضي إلى خطة استراتيجية لمكتب شؤون نزع السلاح. واستجابة لهذه التوصية، اعتمد المكتب ونفذ أول خطة استراتيجية له على الإطلاق للفترة 2021-2025. وعلى نحو ما دعت إليه التوصية، صيغت الاستراتيجية حول ولايته، وحول أهداف التنمية المستدامة، والخطة الجديدة لنزع السلاح، وغير ذلك من الاعتبارات المتداخلة ذات الصلة، مثل الاعتبارات الجنسانية. وبالنظر إلى ما تم جمعه من أدلة، اعتُبرت هذه التوصية بأنها نُفذت تنفيذاً كاملاً.

وفي التوصية 2، تناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية الحاجة إلى أن يجري مكتب شؤون نزع السلاح عملية مسح منهجية لتحديد الأصول والثغرات الداخلية، تمهيداً لإنشاء أو إعادة تشكيل المهام الرئيسية و/أو الترتيبات الهيكلية و/أو السياسات والاستراتيجيات الشاملة بموجب الخطة الاستراتيجية وصياغة خطط عمل لكل وحدة ومكتب في المؤسسة. واستجابة لهذه التوصية، شرع المكتب في عملية تحول تشاورية، كانت الخطة الاستراتيجية للفترة 2021-2025 جزءاً هاماً منها. وقبل إصدار الخطة الاستراتيجية، كلف مكتب شؤون نزع السلاح في عام 2018 أحد كبار الخبراء الاستشاريين بإعداد تقرير عن خيارات إعادة التشكيل وإدارة التغيير. وأوجز التقرير مجموعة من التوصيات المحددة لإعادة الهيكلة، والتي نفذت وكيالة الأمين العام لشؤون نزع السلاح بعضها في شباط/فبراير 2019. وبالإضافة إلى ذلك، بذل مكتب شؤون نزع السلاح جهوداً كبيرة لمواءمة أهداف خطته الاستراتيجية مع اتفاق الأمين العام، وخطط عمل فروع المكتب ووحداته وبرامجه الفرعية، وخطط أداء الموظفين. وبالنظر إلى ما تم جمعه من أدلة، اعتُبرت هذه التوصية بأنها نُفذت تنفيذاً كاملاً.

وفي التوصية 3، تناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية حاجة مكتب شؤون نزع السلاح إلى وضع وتنفيذ استراتيجية تحدد ميزته النسبية ودوره في المساعدة على تحقيق الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الغايات الأخرى ذات الصلة. واستجابة لهذه التوصية، أحرز المكتب تقدماً كبيراً في تعزيز دوره بوصفه الوصي المشارك على الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة، من خلال تعزيز قدرات الدول الأعضاء على جمع البيانات والإبلاغ عنها فيما يتعلق بهذا المؤشر. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق المكتب عدة مشاريع دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبالنظر إلى ما تم جمعه من أدلة، اعتُبرت هذه التوصية بأنها نُفذت تنفيذاً كاملاً.

وفي التوصية 4، تناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية حاجة مكتب شؤون نزع السلاح إلى تعزيز مهامه في مجالي الرصد والتقييم الذاتي. واستجابة لهذه التوصية، وضع مكتب شؤون نزع السلاح خطة للرصد والتقييم وإطاراً للنتائج يشكّلان جزءاً لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية. والغرض من خطة الرصد والتقييم هو تتبع أداء المكتب في ضوء خطته الاستراتيجية ودعم المساءلة والتعلم المؤسسي واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. ونظراً لصغر حجم مكتب شؤون نزع السلاح، وتزايد الطلبات والافتقار إلى الموارد الكافية، لم يتمكن المكتب من إنشاء وحدة تقييم مخصصة، كما أنه لم يتمكن من اعتماد سياسة للتقييم أو خطة عمل للتقييم. ويعمل مكتب شؤون نزع السلاح على معالجة تلك الثغرات. وبالنظر إلى ما تم جمعه من أدلة، اعتُبرت هذه التوصية بأنها نُفذت تنفيذاً كاملاً.

وفي التوصية 5، تناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية ضرورة قيام مكتب شؤون نزع السلاح بتقديم مقترحات إلى الدول والأطراف المتعاقدة السامية بشأن تحسين استدامة وحدتي دعم تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة وتنفيذ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. واستجابة لهذه التوصية، بذل المكتب جهودا ملحوظة لتحسين استدامة وحدتي دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة من خلال اعتماد تدابير مالية، وتشجيع الدول الأعضاء على سداد اشتراكاتها بالكامل وفي حينها، وتحسين شفافية الشؤون المالية للاتفاقيتين من خلال تقديم تقارير شهرية وسنوية. وبالنظر إلى ما تم جمعه من أدلة، اعتبرت هذه التوصية بأنها نُفذت تنفيذا كاملا.

أولا - مقدمة

- 1 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، خلال دورتها التاسعة والخمسين المعقودة عام 2019، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي أعدته شعبة التفتيش والتقييم عن تقييم مكتب شؤون نزع السلاح (E/AC.51/2019/4).
- 2 - وأعربت الوفود عن تقديرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على التقرير، وأثنت على مكتب شؤون نزع السلاح لما قام به من عمل لدعم نزع السلاح المتعدد الأطراف. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء ما خلص إليه التقرير من افتقار مكتب شؤون نزع السلاح إلى آليات كافية لجمع بيانات النتائج وإجراء تقييمات ذاتية، وشجعت المكتب على إجراء تحسينات في تلك المجالات. وأوصت اللجنة، في الفقرة 512 من تقريرها (A/74/16)، بأن تقر الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرات 64 إلى 68 من تقرير التقييم الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية.
- 3 - وقد صدر هذا التقرير عملاً باستعراض للتوصيات يجري كل ثلاث سنوات والقصد منه دراسة حالة تنفيذ التوصيات الخمس الواردة في تقرير التقييم. وقِيم الاستعراض أيضاً مدى إسهام تنفيذ التوصيات في حدوث تغييرات برنامجية، ونطاق ذلك الإسهام في حال حصوله.
- 4 - وشملت المنهجية المتبعة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات ما يلي:
 - (أ) استعراض وتحليل التقارير المرحلية التي تُعدُّ كل سنتين عن حالة التوصيات التي تم رصدها من خلال قاعدة بيانات متابعة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛
 - (ب) تحليل المعلومات والوثائق والتقارير ذات الصلة التي تم الحصول عليها من مكتب شؤون نزع السلاح بشأن مختلف المواضيع المتصلة بالتوصيات؛
 - (ج) إجراء مقابلات مع عينة مختارة من موظفي مكتب شؤون نزع السلاح بالمقر.
- 5 - ويتضمن هذا التقرير التعليقات التي وردت من مكتب شؤون نزع السلاح خلال عملية الصياغة. وجرى إطلاع المكتب على الصيغة النهائية للحصول على تعليقاته الختامية عليها، والتي ترد في المرفق. ويعرب مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقديره لما أبداه مكتب شؤون نزع السلاح من تعاون في إعداد هذا التقرير.

ثانيا - النتائج

- 6 - استناداً إلى نتائج تقرير التقييم، قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية خمس توصيات إلى مكتب شؤون نزع السلاح، هي التالية: (أ) أن يجري عملية تخطيط استراتيجي متكاملة؛ (ب) وأن يجري مسحاً منهجياً للأصول والثغرات الداخلية وصياغة خطط العمل اللازمة لكل وحدة تنظيمية؛ (ج) وأن يضع وينفذ استراتيجية تحدد ميزته النسبية ودوره في المساعدة على تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛ (د) وأن يعزز وظيفته في مجالي الرصد والتقييم الذاتي؛ (هـ) وأن يقدم مقترحات إلى الدول والأطراف المتعاقدة السامية لتحسين استدامة وحدتي دعم تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في استعراضه، واستناداً إلى المعلومات التي جمعت، إلى أن أربعة من التوصيات الخمس قد نُفذت

(التوصيات 1 و 2 و 3 و 5)، في حين نُقِّدَت توصية واحدة (التوصية 4) تنفيذًا جزئيًا. وتشير بعض الأدلة إلى تحقيق نتائج إيجابية محددة نجمت عن التوصيات المنفذة. ويرد أدناه عرض لحالة تنفيذ كل من التوصيات الخمس.

التوصية 1

عملية التخطيط الاستراتيجي

7 - تنص التوصية 1 على ما يلي:

أن يجري مكتب شؤون نزع السلاح عملية تخطيط استراتيجي متكاملة، تقضي إلى خطة استراتيجية، تحدد كحد أدنى ما يلي:

(أ) الرؤية الشاملة للمكتب وأهدافه التنظيمية العامة ضمن إطار ولايته، وأهداف التنمية المستدامة، وخطة نزع السلاح الجديدة، وغير ذلك من التوجيهات الأساسية ذات الصلة (بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الجنسانية، والمسائل الحدودية ذات الصلة)، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإطاره الاستراتيجي؛

(ب) الدور الذي ستضطلع به كل وحدة ومكتب في المؤسسة للمساعدة على تحقيق كل هدف ذي أولوية؛

(ج) كيف ستعمل الوحدات والمكاتب في المؤسسة معًا نحو تحقيق الأهداف المشتركة، سواء أفقياً (عبر الوحدات في المقر) ورأسياً (بين المقر والمكاتب اللامركزية).

مؤشر الإنجاز: اعتماد الخطة الاستراتيجية وتنفيذها

8 - واستجابة لتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، اعتمد مكتب شؤون نزع السلاح ونفذ أول خطة استراتيجية له على الإطلاق للفترة 2021-2025. وقد صممت الخطة الاستراتيجية لتوفير رؤية شاملة للكمية التي سيسهم بها المكتب في تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل مع تحديد أولوياته الأساسية على مدى فترة خمس سنوات. وعلى نحو ما دعت إليه التوصية، صيغت الاستراتيجية حول ولايتها الأساسية، وأهداف التنمية المستدامة، والخطة الجديدة لنزع السلاح، وغير ذلك من الاعتبارات المتداخلة ذات الصلة، مثل الاعتبارات الجنسانية وحقوق الإنسان. وفي إطار عملية تصميم الاستراتيجية، أشرك المكتب موظفيه من خلال عدة دراسات استقصائية واجتماعات غير رسمية لجمع إسهامات بشأن العناصر الرئيسية للاستراتيجية وأهدافها الرفيعة المستوى بطريقة تشاركية. واستناداً إلى البيانات التي تم جمعها، وولاية المكتب، ومهمته، ورؤيته، فضلاً عن تحليل سياقي شامل، حدد المكتب خمسة أهداف استراتيجية وهدفاً إدارياً واحداً لتوجيه عمله على مدى السنوات الخمس بين عامي 2021 و 2025، هي التالية:

(أ) تعزيز الالتزام بالمعايير والآليات والصكوك المتصلة بنزع السلاح وتنظيم الأسلحة وتنفيذها؛

(ب) اتخاذ تدابير فعالة لاستباق التطورات الجديدة والمتسارعة المتصلة بالأسلحة والأمن الدولي والتصدي لها؛

(ج) تنفيذ نهج مصممة خصيصاً لتعزيز الأمن الإقليمي ودون الإقليمي من خلال نزع السلاح وتنظيم الأسلحة؛

(د) زيادة الوعي بقيمة نزع السلاح، وتنظيم الأسلحة في إطار السلام والأمن الدوليين، ومنع نشوب النزاعات، وتحقيق التنمية المستدامة، وتقديم الدعم لها؛

(هـ) تعزيز الشراكات وتنويعها لضمان المشاركة الكاملة والفعالة من جانب طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة في نزع السلاح وتنظيم الأسلحة؛

(و) كفالة توفير القدرات والإمكانات لمكتب شؤون نزع السلاح اللازمة لأداء ولايته بفعالية والاستجابة للتحديات والتطورات الناشئة المتصلة بالأسلحة والأمن الدولي.

9 - وفي آذار/مارس 2021، أصدر مكتب شؤون نزع السلاح خطته الاستراتيجية للفترة 2021-2025 ووزعها داخليا على موظفيه وشركائه المؤسسيين والجمهور. وفي وقت لاحق، كُلف كلٌّ من الفروع والوحدات والبرامج الفرعية، فضلا عن موظفي المكتب، بمواءمة خطط عملهم السنوية وخطط عمل أدائهم مع أهداف الخطة الاستراتيجية، وكذلك مع نقاط النهاية الوسيطة ذات الصلة. وبالمثل، ارتبط اتفاق كبار المديرين الخاص بوكيلة الأمين العام بنتائج الخطة الاستراتيجية ومقاييس أدائها. وأخيرا، أفيد بأن مكتب المدير استعرض جميع مقترحات المشاريع ووثائقها ومبادراتها للتأكد من أنها تتماشى مع الخطة الاستراتيجية. وقد ساعدت تلك الإجراءات في ضمان اعتماد الخطة الاستراتيجية في جميع الوحدات والبرامج الفرعية، فضلا عن تعزيز الاتساق العام لأولويات المكتب ونتائجه. وابتداء من عام 2022، يعتزم المكتب إجراء استعراضات سنوية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، بمشاركة جميع أعضاء فريق الإدارة العليا للمكتب وجهات الاتصال المعنية للفروع، مع مراعاة البيانات التي تم جمعها من خلال إطار النتائج والتحليل النوعي للتقدم المحرز على مستوى الفروع والوحدات، بما في ذلك من خلال الدروس المستفادة واستعراضات الأقران وعمليات التقييم الذاتي. وبشكل عام، انعكست الخطة الاستراتيجية للفترة 2021-2025 في كل من ميزانية عام 2022 والميزانية المقترحة لعام 2023.

10 - وفي وقت إجراء الاستعراض، لم يتسن بعد تحديد أثر تنفيذ الاستراتيجية على التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الرفيعة المستوى. ومع ذلك، وكما ذكر سابقا، يعتزم المكتب إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في الخطة الاستراتيجية في عام 2022. وفي الوقت نفسه، ذكر موظفو المكتب الذين أجريت معهم مقابلات عدة انطباعات عن كيفية تأثير الخطة الاستراتيجية على عملهم. فعلى سبيل المثال، لاحظوا أن الخطة الاستراتيجية ساعدت على توجيه عملية صنع القرار على مستوى الإدارة، ولا سيما في تحديد ومعالجة التحديات التي تواجهها الوحدات عند العمل من أجل تحقيق الأولويات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، أفيد عن وجود إطارين شاملين، أحدهما بشأن إدماج الإعاقة والآخر بشأن السياسة الجنسانية، وقد استخدمت الخطة الاستراتيجية كمرجع لهما لتحديد الأولويات دعما لأهداف التنمية المستدامة وفيما يتعلق بمجالات السياسات الشاملة لعدة قطاعات.

11 - واستنادا إلى ما ورد أعلاه، يعتبر مكتب خدمات المراقبة الداخلية أن التوصية قد نُفذت.

التوصية 2

تنفيذ الخطة الاستراتيجية

12 - تنص التوصية 2 على ما يلي:

استنادا إلى الخطة الاستراتيجية، ينبغي للمكتب أن يتخذ الإجراءات التالية، ليكفل النجاح في تنفيذ الخطة:

(أ) إجراء عملية مسح منهجية لتحديد الأصول والثغرات الداخلية، تمهيدا لإنشاء أو إعادة تشكيل المهام الرئيسية، و/أو الترتيبات الهيكلية و/أو السياسات والاستراتيجيات الشاملة بموجب الخطة؛

(ب) صياغة خطط عمل لكل وحدة ومكتب في المؤسسة، تكون جزءا لا يتجزأ من تحليل سياقي منهجي، تحدد أهم الأنشطة البرنامجية التي ستجري متابعتها، والتي سيلزم فيها تبيين المناطق الإقليمية و/أو المناطق دون الإقليمية والمجالات الموضوعية المحددة، وأوجه الدعم والشراكات والموارد اللازمة لنجاح التنفيذ.

مؤشر الإنجاز: إعداد خريطة تبين الأصول/الثغرات، وإنشاء أو إعادة تشكيل المهام، وإعداد خطط عمل، تكون جميعها في اتساق واضح مع الخطة الاستراتيجية

13 - واستجابة للتوصية، وتحديدًا الجزء الأول منها، شرع مكتب شؤون نزع السلاح في عملية تحول تشاورية، كانت الخطة الاستراتيجية للفترة 2021-2025 إحدى نتائجها المتميزة. وقبل ذلك، كلف المكتب في عام 2018 أحد كبار الخبراء الاستشاريين بإعداد تقرير عن خيارات إعادة التشكيل وإدارة التغيير. وكان الغرض من التقرير الاستشاري هو تقييم هيكل المكتب وسير عمله وقدرته على الوفاء بولاياته، وتنفيذ خطة الأمين العام لنزع السلاح المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح". وحدد التقرير مجموعة من التوصيات المحددة لإعادة هيكلة مختلف فروع المكتب، مما أدى إلى بدء عملية تحول وإعادة هيكلة داخل المكتب. وكان هناك عدد من توصيات إعادة الهيكلة التي نفذت في عام 2019، من خلال مذكرة أصدرتها وكالة الأمين العام، بما في ذلك ما يلي: (أ) دمج فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي وفرع الإعلام والاتصال لتشكيل فرع أنشطة نزع السلاح والإعلام والاتصال على الصعيد الإقليمي؛ (ب) وتحويل وحدة التخطيط الاستراتيجي إلى وحدة العلوم والتكنولوجيا والأمن الدولي؛ (ج) وإنشاء وحدة لتنسيق السياسات وإدارة التغيير؛ (د) واستعراض جميع فرق العمل لكفالة وضوح الاختصاصات والواجبات المسندة إليها؛ (هـ) وإنشاء وحدة معنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تكون مسؤولة أمام المدير ونائب الممثلة السامية. ورحب الموظفون بالتغييرات التي أدخلت على إعادة الهيكلة، وأفيد بأنها أسهمت في تحسين وضع المكتب للاضطلاع بمختلف جوانب ولايته بطريقة أكثر كفاءة. ولكل من الوثيقتين، وهما الخطة الاستراتيجية وتقرير إعادة التشكيل وإدارة التغيير، مهمة متسقة هي تعزيز قدرة المكتب على تنفيذ ولايته. وبالتالي، فقد ساهمتا في تحقيق نفس الأهداف ويمكن اعتبارهما جزأين متكاملين من عملية التحول.

14 - واستجابة للجزء الثاني من توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بذل مكتب شؤون نزع السلاح جهودا كبيرة لمواءمة اتفاق كبار المديرين لوكالة الأمين العام، وخطط العمل على مستوى الفروع والوحدات والبرامج الفرعية، فضلا عن خطط أداء الموظفين، مع أهداف الخطة الاستراتيجية. وإلى جانب تنفيذ الخطة

الاستراتيجية، نشر المكتب توجيهات عملية بشأن كيفية مواءمة خطط العمل مع الأهداف الاستراتيجية. وجرى تجميع المعلومات عبر البريد الإلكتروني، وكذلك في العديد من المناسبات المخصصة، مثل اللقاءات المفتوحة وغداء عمل (عقد في آذار/مارس 2021). وبالإضافة إلى ذلك، وزعت توجيهات خطية على جميع الموظفين والوحدات والفروع، بما في ذلك نماذج لتوجيه عملية صياغة خطة العمل. وذكر موظفو المكتب الذين أُجريت معهم مقابلات أن جميع خطط العمل كانت متسقة مع أهداف الخطة الاستراتيجية وأن مكتب المدير كان قد استعرضها وقت إجراء الاستعراض. وقد تأكد ذلك من خلال استعراض الوثائق لنماذج خطط العمل على مستوى الفروع والموظفين، فضلا عن بعض خطط العمل النموذجية المقدمة لفترة التقييم 2021-2022، والتي بينت وجود مواءمة واضحة لكل من الأنشطة المقررة في خطط العمل مع هدف استراتيجي واحد أو أكثر.

15 - واستنادا إلى ما ورد أعلاه، يعتبر المكتب أن التوصية قد نُفذت.

التوصية 3

استراتيجية أهداف التنمية المستدامة

16 - تنص التوصية 3 على ما يلي:

أن يضع مكتب شؤون نزع السلاح وينفذ استراتيجية تحدد ميزته النسبية ودوره في المساعدة على تحقيق الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن الغايات ذات الصلة الأخرى التي تتجاوز تلك الغاية، وتحدد بصورة منهجية إسهامه المحتمل في الأهداف الأخرى ذات الصلة، وتحدد كيفية إقامة شراكة بينه وبين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره لكفالة أن يمارس على نحو ملائم دوره القيادي المشترك في تحقيق الغاية 16-4، ويسخر خبرته في سبيل تحقيق أي أهداف أخرى.

مؤشر الإنجاز: وضع وتنفيذ استراتيجية متعلقة بأهداف التنمية المستدامة

17 - استجابة لتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذه، أحرز مكتب شؤون نزع السلاح تقدما كبيرا في تعزيز دوره بوصفه وصيا مشاركا على الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة، التي تغطي التزاما بتخفيض تدفقات الأسلحة غير المشروعة بدرجة كبيرة بحلول عام 2030. وفي حزيران/يونيه 2018، اشترك مكتب شؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إعداد ورقة غير رسمية تهدف إلى إبلاغ الدول الأعضاء بتنسيق الجهود داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الإبلاغ عن مؤشر هدف التنمية المستدامة 16-4-2 وجمع البيانات عنه ورصده. وأوجزت الورقة الكيفية التي يعتزم بها مكتب شؤون نزع السلاح والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة تبسيط عملية جمع البيانات، وتجنب تداخل البيانات المنشورة، وضمان اتساقها. واضطلع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ببرنامجه العالمي بشأن الأسلحة النارية المكرس، وفرعه للأبحاث وتحليل الاتجاهات، وحضوره الميداني القوي، بدور ريادي في جمع البيانات وتجهيزها وتقديمها سنويا إلى اللجنة الإحصائية. وقد أثرى مكتب شؤون نزع السلاح، بوصفه الوصي المشارك، تلك العملية بجمع بيانات تكميلية كل سنتين في إطار برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد كفل الكيانان أن تنعكس البيانات المتعلقة بالغاية 16-4 في آليات الإبلاغ الخاصة بكل منهما، وهي بيانات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المستمدة من الاستبيان المتعلق بالتدفقات غير المشروعة للأسلحة

وبيانات مكتب شؤون نزع السلاح المستمدة من التقارير الوطنية لبرنامج العمل، وأن يكون هناك اتساق في الصلاحية الإحصائية للبيانات وأوجه تكامل في نطاق تغطية كل منهما للبيانات. وعلاوة على ذلك، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في تموز/يوليه 2018، بالتشاور مع مكتب شؤون نزع السلاح، وثائق إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لدعم إعادة تصنيف المؤشر 16-4-2 من المستوى 3 إلى المستوى 2⁽¹⁾، بما في ذلك سرد وضع المنهجية ونموذج البيانات الوصفية المرجعية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وافق فريق الخبراء على طلب إعادة تصنيف المؤشر.

18 - وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ مكتب شؤون نزع السلاح خطوات إضافية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على جمع البيانات عن الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، نظم المكتب دورتين تدريبيتين مشتركتين مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2021، إحداها في وسط أفريقيا (الكاميرون) والأخرى في أمريكا الشمالية (المكسيك). وتألّفت كل دورة تدريبية من منهج دراسي مدته ثلاثة أيام استهدف المسؤولين في قطاع الخدمات الأمنية من بلدان المنطقتين، الذين شاركوا في جمع البيانات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشمل التدريب تفاصيل عن كيفية الإبلاغ عن الغاية 16-4 من خلال الاستبيانين⁽²⁾. وبالإضافة إلى تلك الدورات التدريبية، قدم المكتب أيضا دورات تدريبية شخصية وإلكترونية لتعزيز مهارات مسؤولي الدول الأعضاء في جمع البيانات والإبلاغ عنها. فعلى سبيل المثال، في إطار متابعة المذكرة الشفوية التي أرسلها مكتب شؤون نزع السلاح بشأن تقديم التقارير الوطنية عن برنامج العمل لجميع الدول الأعضاء، تواصل المكتب على حدة مع 127 جهة اتصال وطنية لبرنامج العمل بغية دعم إعداد الدول لتقاريرها الوطنية وتقديمها. ووفقا لمقابلات الموظفين، استجابت نسبة كبيرة من جهات الاتصال لذلك العرض وتلقت جلسات توجيهية عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، قدم المكتب، من خلال مشاريع يمولها مرفق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، دورات تدريبية شخصية وإلكترونية بشأن الإبلاغ عن برنامج العمل، ركزت على جمع البيانات للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (11 دولة)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (16 دولة)، وأعضاء من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (15 دولة)، والمكسيك.

19 - وفي وقت إجراء الاستعراض، كان لا يزال من السابق لأوانه أن تقوم جهات الاتصال التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح بتقييم أثر التدابير في قدرات الدول الأعضاء على الإبلاغ عن الغاية 16-4 والتعليق عليها. ووفقا للذين أجريت معهم مقابلات، سيتمكن المكتب من تحديد ما إذا كانت نوعية وكمية البيانات المقدمة للاستبيانات قد تحسنت خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، في أيار/مايو 2022.

20 - وفيما يتعلق بالمساهمات في تحقيق غايات أخرى من أهداف التنمية المستدامة، وضع مكتب شؤون نزع السلاح في تموز/يوليه 2018 خطة عمل داخلية بهدف مواءمة عمله بشكل منهجي مع أهداف التنمية المستدامة وتحديد مساهمات المكتب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وحددت خطة

(1) التعاريف: المستوى 1: المؤشر واضح من الناحية المفاهيمية، وله منهجية محددة دوليا ومعايير متاحة، وتنتج البلدان بانتظام بيانات عما لا يقل عن 50 في المائة من البلدان وعن السكان في كل منطقة يكون فيها المؤشر ذا صلة؛ والمستوى 2: المؤشر واضح من الناحية المفاهيمية، وله منهجية محددة دوليا، ومعايير متاحة، ولكن البلدان لا تنتج البيانات بانتظام؛ والمستوى 3: لا توجد منهجية محددة دوليا أو أن المعايير غير متاحة بعد للمؤشر، ولكن العمل جارٍ (سيجري) على المنهجية/المعايير أو على اختبارها.

(2) الاستبيان المتعلق بالتدفقات غير المشروعة للأسلحة الذي أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والاستبيان الوطني لبرنامج العمل الذي أعده مكتب شؤون نزع السلاح.

العمل، التي استندت إلى استراتيجية المكتب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، العلاقات بين الأنشطة القائمة وغايات محددة⁽³⁾. وشكلت الوثيقة الأساس لوضع خطوات وأنشطة محددة عملاً بخطة تنفيذ خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي أدمجت تماماً أنشطة المكتب المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المجموعة الأولية من الغايات المذكورة أعلاه. ووصف الذين أُجريت معهم مقابلات بالمكتب التقدم المحرز في دعم خطة العمل. فعلى سبيل المثال، ودعماً للهدف 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، بدأ المكتب مشروعاً يموله الاتحاد الأوروبي في 18 بلداً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ودعماً لنفس الهدف، ركز مشروع آخر على الاعتبارات الجنسانية ومراقبة الذخيرة، حيث قام المكتب بتدريب الدول الأعضاء على مراعاة السلامة في تخزين الذخيرة.

21 - واستناداً إلى ما ورد أعلاه، يعتبر المكتب أن التوصية قد نُفذت.

التوصية 4

الرصد والتقييم الذاتي

22 - تنص التوصية 4 على ما يلي:

أن يعزز مكتب شؤون نزع السلاح وظيفة الرصد والتقييم الذاتي لديه بإنشاء وظيفة مكرسة لذلك، فضلاً عن وضع ما يلي:

(أ) سياسة للتقييم؛

(ب) إطار متكامل للرصد والتقييم وخطة تقييم قائمة على المخاطر، يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية؛

(ج) منهجيات ومجموعات أدوات ونماذج وأدوات منقحة للرصد والتقييم، لإجراء دراسات استقصائية جاهزة لتعليقات الجهات صاحبة المصلحة وتقييماتها.

مؤشرات/الإنجاز: إنشاء المهمة وإعداد الوثائق وتنفيذها

23 - استجابة لتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذه، وضع المكتب خطة للرصد والتقييم وإطاراً للنائج، يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية. وأكد استعراض الوثائق أن خطة الرصد والتقييم تضمنت إطاراً للنائج يشمل مؤشرات أداء لكلٍ من نقاط النهاية الوسيطة المبينة في الخطة الاستراتيجية. والغرض من خطة الرصد والتقييم هو تتبع أداء المكتب في ضوء خطته الاستراتيجية للفترة 2021-2025، ودعم المساءلة والتعلم المؤسسي واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، حددت خطة الرصد والتقييم الكيفية التي سيتتبع المكتب بها التقدم المحرز على مستوى المكتب (المستوى الاستراتيجي) ومستوى الفرع (المستوى التنفيذي) ونطاق هذا التتبع، وأين تقع المسؤوليات عن الرصد والإبلاغ والتقييم. وينطوي إطار النتائج على إمكانية دعم التخطيط السنوي المتسق للعمل في جميع الفروع والوحدات داخل المكتب.

24 - ووفقاً للمكتب، أدمجت جميع المؤشرات المستمدة من إطار الرصد والتقييم في خطط العمل على مستوى الفروع والوحدات، فضلاً عن الاتفاق السنوي لكبار المديرين الذي تصدره وكالة الأمين العام. وأكد

(3) شملت هذه غايات أهداف التنمية المستدامة 3-د و 4-7 و 5-2 و 5-5 و 8-1 و 11-5 و 16-1 و 16-4 و 16-6.

استعراض الوثائق أن جميع نماذج خطط العمل على مستوى الفروع والوحدات، فضلا عن كل من خطط العمل للنظام الإلكتروني لتقييم أداء الموظفين، وضعت هيكلًا يكفل أن يكون كل نشاط مقرر مسجراً لخدمة هدف استراتيجي وأن يقاس بمؤشرات الأداء ذات الصلة من إطار نتائج الرصد والتقييم، مما يكفل في نهاية المطاف موافاة متسقة وواضحة بين أدوات التخطيط والرصد هذه. ومع أن رصد تنفيذ خطط عمل الفروع والوحدات هو مسؤولية كل فرع أو وحدة، فإن مكتب وكالة الأمين العام يجمع التقارير مقابل المؤشرات الواردة في اتفاق وكالة الأمين العام ويصنفها. ومن المتوقع أن تشير المشاريع ومقترحات المشاريع في إطار مكتب شؤون نزع السلاح إلى الأهداف ذات الصلة من الخطة الاستراتيجية، وأن تدمج مؤشرات الأداء ذات الصلة في أطر رصد المشاريع. واستُخدمت أيضا المؤشرات الواردة في إطار رصد الخطة الاستراتيجية وتقييمها للاسترشاد بها في مقاييس الأداء في ما يتعلق بالوثائق الاستراتيجية الأخرى، بما في ذلك سياسة المكتب وخطة عمله الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، استُخدمت المؤشرات لتعزيز المساءلة إزاء الأطر التنظيمية، بما في ذلك خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإطار المرأة والسلام والأمن. وكفلت جميع التدابير المذكورة أعلاه أن تقدم خطة الرصد والتقييم الدعم بشكل فعال ومتسق لتنفيذ الخطة الاستراتيجية وقياس ما تحرزه من تقدم.

25 - ونظرا لعدم وجود بيانات أساسية موثوقة في جميع المجالات، فضلا عن عدم القدرة على التمييز بين الاتجاهات الطويلة الأجل بسبب الفترة القصيرة منذ بدء التنفيذ، لم يتسن تحديد الأثر الكامل لخطة الرصد والتقييم وقت إجراء الاستعراض. وفي الوقت نفسه، استُخدمت بعض المؤشرات الإطارية لاستعراض وتتبع أهداف التنوع لقرارات الاختيار في التوظيف، وفقا لما ذكره الذين أُجريت معهم مقابلات في المكتب. وأدرجت هذه البيانات أيضا في مذكرات الاختيار بحيث يمكن لرئيس الكيان الحصول على المعلومات ذات الصلة لتقييم التبعات والآثار المترتبة على أي قرار توظيف فيما يتعلق بالغايات. وباستثناء هذا المثال، لم يمكن العثور على أدلة أخرى على استخدام بيانات الرصد والتقييم في التخطيط المستقبلي وتعبئة الموارد وغير ذلك من أشكال صنع القرار.

26 - ونظرا لصغر حجم المكتب وتزايد الطلب عليه وافتقاره إلى الموارد البشرية والمالية الكافية، فإنه لم يتمكن من إنشاء وحدة تقييم مكرسة أو موارد بشرية ومالية مكرسة خصيصا للرصد والتقييم. وأشار إلى الافتقار إلى الخبرة في مجالي الرصد والتقييم، فضلا عن القدرات المكرسة، كأحد التحديات الرئيسية التي تعوق تنفيذ هذه التوصية. ومع ذلك، ووفقا لجهات التنسيق، كان المكتب مدركا لطلب الجمعية العامة أن توفر جميع البرامج والبرامج الفرعية نظام تقييم معززا وتقييما فعالا على أساس منتظم، وفقا لقرار الجمعية العامة 269/58، وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والأمر الإداري الأخير بشأن التقييم (ST/AI/2021/3)، الذي يدعو إلى تنفيذ سياسة للتقييم وخطة تقييم سنوية، وتخصيص ميزانية للتقييم المقررة، وتقييم جميع البرامج الفرعية كل ست سنوات. ولا يزال العمل جاريا على تنفيذ هذه الطلبات والتوصيات، كما أن مكتب شؤون نزع السلاح يعمل مع الكيانات ذات الصلة داخل الأمانة العامة لتعزيز عمله التقييمي. وبالإضافة إلى ذلك، عزز تنفيذ خطة الرصد والتقييم التقدم الذي أحرزه المكتب في تنفيذ التوصية وأسهم في تعزيز ثقافة الإدارة القائمة على النتائج والمساءلة.

27 - ومع الاعتراف الواجب بالتقدم الذي أحرزه المكتب واستنادا إلى ما سبق، يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نفذت جزئيا. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه يجب الحفاظ على الزخم

لضمان استمرار تعزيز كلٍ من الإدارة القائمة على النتائج والتقييم الذاتي، وجمع البيانات واستخدامها على نحو أكثر اتساقاً لإدماج التعلم في التخطيط المستقبلي، وتعبئة الموارد، وغير ذلك من أشكال صنع القرار.

التوصية 5

استدامة وحدات دعم التنفيذ

28 - تنص التوصية 5 على ما يلي:

أن يقدم المكتب مقترحات إلى الدول والأطراف المتعاقدة السامية بشأن تحسين استدامة وحدتي دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

مؤشر الإنجاز: وضع المقترحات وتنفيذها

29 - استجابة لتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بذل المكتب جهوداً ملحوظة لتحسين استدامة وحدتي دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والاتفاقية الأسلحة التقليدية من خلال اعتماد تدابير مالية، وتشجيع الدول الأعضاء على سداد اشتراكاتها بالكامل وفي حينها، وتحسين شفافية الشؤون المالية في ما يتعلق بالاتفاقيتين من خلال تقديم تقارير شهرية وسنوية. وسُلم بأن الصعوبات المالية التي تواجهها الاتفاقيتان تتبع من ثلاثة مصادر رئيسية هي: عدم دفع الاشتراكات، والتأخير في تلقي الاشتراكات، والاحتياجات المالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة غير الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

30 - ولمعالجة هذه الصعوبات، اتخذ مكتب شؤون نزع السلاح عدة تدابير لتحسين استدامة وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، أبرزها ما يلي:

(أ) أقر اجتماع الدول الأطراف في عام 2018 مجموعة من التدابير لتشجيع الدفع في حينه، وضمان السيولة، وتجنب الإنفاق بالاستدانة وتراكم الالتزامات. وأيد أيضاً التدابير الأخرى التي تتناول الإبلاغ المنتظم والرصد المستمر للحالة المالية للاتفاقية⁽⁴⁾. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لمجموعة التدابير المتفق عليها في إنشاء صندوق لرأس المال المتداول كتدبير مؤقت من المقرر أن يُستعرض في المؤتمر الاستعراضي التاسع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وأنشئ صندوق رأس المال المتداول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية رسمياً في أيار/مايو 2019. وبلغ المبلغ الإجمالي الوارد في صندوق رأس المال المتداول في كانون الأول/ديسمبر 2021 مقدار 668 488,74 دولاراً، وهو ما يمثل 88 في المائة من المستوى المستهدف المحدد في الرسالة الصادرة في كانون الثاني/يناير 2019 الموجهة من رئيس اجتماع الدول الأطراف في عام 2018.

(ب) في الأعوام 2019 و 2020 و 2021، كتب رؤساء اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بانتظام إلى نظرائهم في الدول الأطراف في الاتفاقية يشجعونهم على دفع اشتراكاتهم وبالتالي تجنب التسبب بمزيد من الصعوبات المالية للاتفاقية، والتي تتبع من ثلاثة مصادر رئيسية هي عدم دفع بعض الدول الأطراف للاشتراكات، والتأخر في تلقي الاشتراكات من الدول الأطراف الأخرى، والاحتياجات المالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة غير الممولة من الأنصبة المقررة لميزانية العادية للأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن. وتواصلوا بشكل منتظم أيضاً مع الدول الأطراف التي عليها

(4) يمكن الاطلاع على المجموعة الكاملة من التدابير في التقرير النهائي لاجتماع الدول الأطراف في عام 2018، انظر

.BWS/MSP/2018/6

متأخرات كبيرة بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية لتشجيعها على سداد التزاماتها في أقرب وقت ممكن. وقد شهد كل من هذين الجهدين بعض النجاح، ولا تزال الجهود تُبذل تحقيقاً لذلك.

(ج) أرسل مكتب الأمم المتحدة في جنيف فواتير لميزانتي اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعامي 2020 و 2021 قبل بدء كلٍ من هاتين الفترتين الماليتين. وقد ساعد ذلك على معالجة مسائل السيولة، ولا سيما في الأشهر الأولى من كل سنة تقويمية، وعلى تيسير تمديد عقود الموظفين لفترة أطول مما كان ممكناً في الماضي، على غرار صندوق رأس المال المتداول.

(د) مع أن التدابير المعتمدة في اجتماع الدول الأطراف عام 2018 عالجت بفعالية مسائل السيولة والمشاكل الهيكلية التي برزت منذ ذلك الوقت وحتى الآن، لا تزال هناك مشكلة تتعلق بالاشتراكات المتعلقة من الأنشطة قبل عام 2018. وواصل رؤساء اجتماعات الدول الأطراف إثارة هذه المسألة مع الوفود المعنية. وأثارت وحدة دعم التنفيذ أيضاً مسألة الاشتراكات غير المدفوعة من الأنشطة السابقة لعام 2018 مع الدول الأطراف المعنية.

31 - وفيما يتصل بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، اتخذ المكتب التدابير التالية لتحسين استدامة وحدة دعم التنفيذ:

(أ) في عام 2019، أنشئ صندوق لرأس المال المتداول بقرار من الأطراف المتعاقدة السامية⁽⁵⁾، يُستخدم حصراً لتمويل عقود موظفي وحدة دعم التنفيذ (موظف برتبة ف-3 وموظف برتبة ف-4). وشدد المكتب باستمرار على أهمية وحدة دعم التنفيذ ووجه نداء للمساهمة في صندوق رأس المال المتداول خلال المحادثات مع الوفود، بما فيها تلك التي أجرتها الممثلة السامية. وفي وقت إجراء الاستعراض، كان صندوق رأس المال المتداول قد تلقى اشتراكات من أربع دول بما مجموعه 165 210 دولاراً.

(ب) علاوة على ذلك، عمل مكتب شؤون نزع السلاح ودائرة إدارة الموارد المالية بشكل وثيق مع حكومة فرنسا طوال عام 2021 من أجل وضع تدابير مالية موحدة. وشارك المكتب بشكل محدد في أربع مشاورات متعددة الأطراف وخمسة اجتماعات ثنائية مع فرنسا بشأن المسائل المالية، بالإضافة إلى عمليات تبادل واتصال منتظمة مع دائرة إدارة الموارد المالية ومكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

(ج) شملت التدابير التي وضعتها الأطراف المتعاقدة السامية ووافقت عليها في نهاية المطاف في كانون الأول/ديسمبر 2021 ما يلي: '1' إغلاق الحساب وعائد الائتمان على أساس الائتمانات الممولة؛ '2' ميزانية مدتها خمس سنوات تتيح مزيداً من السيولة وإصدار الفواتير في وقت أبكر؛ '3' إضافة بند طوارئ بنسبة 5 في المائة إلى تقديرات التكاليف لتوفير سيولة أكبر. ومن شأن هذه الآثار الإيجابية أن توفر الاستمرارية لموظفي وحدة دعم التنفيذ في الأوقات الحرجة من السنة التي لا ترد فيها الاشتراكات المقررة.

(د) تطلب التدابير أيضاً إلى مكتب شؤون نزع السلاح إبلاغ الأطراف المتعاقدة السامية بأي نتائج ذات صلة من المراجعة السنوية للحسابات التي يجريها مجلس مراجعي الحسابات. وعلاوة على ذلك، تنص القواعد المالية المعتمدة على أن تدعو الأطراف المتعاقدة السامية مكتب شؤون نزع السلاح إلى اقتراح قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء مراجعة لحسابات الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في موعد

(5) لمزيد من المعلومات، انظر CCW/MSP/2019/9.

لا يتجاوز خمس سنوات بعد اعتماد القواعد المالية للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وبعد ذلك، كل خمس سنوات. وكلتا الإشارتان إلى عمليات مراجعة الحسابات هما نتيجة جهد يرمي إلى تعزيز ثقة الأطراف المتعاقدة السامية في إدارة الاتفاقية.

(هـ) وعلاوة على ذلك، وافقت الأطراف المتعاقدة السامية في عام 2018، بناء على طلب المكتب، على ترحيل الأموال المتبقية في حساب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في نهاية السنة التقويمية لتغطية أنشطة الأشهر السبعة الأولى من السنة التالية. وقد أعيد تأكيد هذا القرار مع اعتماد تدابير مالية موحدة في عام 2021.

32 - ومن أجل تعزيز شفافية الشؤون المالية للاتفاقيتين، اتخذ مكتب شؤون نزع السلاح خطوات هامة لتحسين آليات الإبلاغ الشهرية والسنوية. وقام مكتب الأمم المتحدة في جنيف برصد الحالة المالية للاتفاقية الأسلحة البيولوجية والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وقُدمت تقارير شهرية عن حالة الاشتراكات إلى الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، نشر مكتب شؤون نزع السلاح لوحة معلومات مالية تفاعلية على الإنترنت، حسّنت إمكانية حصول ممثلي الدول الأعضاء على معلومات عن اشتراكاتهم. ووفقا لما ذكره الذين أُجريت معهم مقابلات في المكتب، أُفيدَ بأن زيادة شفافية الاشتراكات المالية، التي حددت بوضوح الدول الأعضاء التي عليها مدفوعات غير مسددة، كانت بمثابة حافز للعديد منها على تقديم الأموال.

33 - وعموما، فإن اعتماد التدابير المذكورة أعلاه، بما في ذلك إنشاء صناديق رأس المال المتداول لكلتا الاتفاقيتين، أتاح إلى حد ما إمكانية أكبر للتنبؤ وقدرة أفضل على التخطيط على أساس مالي أسلم. وأفيدَ بأن توافر النقدية في صندوق رأس المال المتداول قد ييسر تمديد عقود موظفي وحدة دعم التنفيذ. ومع ذلك، لا تزال مستويات الاشتراكات منخفضة على الرغم من التحسينات. ووفقا للذين أُجريت معهم مقابلات، فإن الآثار السلبية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على اقتصادات الدول الأعضاء قد تكون أدت إلى معدلات اشتراكات أدنى من المعتاد، مما حد من الأثر الذي كان يمكن أن تحدثه تلك التدابير على الاشتراكات. وفي الوقت نفسه، أعربت جهات تنسيق تابعة لمكتب شؤون نزع السلاح عن قلقها بأن هذه التدابير ستساعد على تحسين الاستدامة المالية للاتفاقيتين تحسنا كبيرا في المستقبل.

34 - واستنادا إلى ما ورد أعلاه، يعتبر المكتب أن التوصية قد نُفذت.

ثالثا - الخاتمة

35 - خلال السنوات الثلاث التي انقضت على التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أحرز مكتب شؤون نزع السلاح تقدما ملحوظا نحو تعزيز عملية التخطيط الاستراتيجي من خلال تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2021-2025، فضلا عن جهود إعادة الهيكلة التنظيمية، مما عزز أهميته في نهاية المطاف. وبالإضافة إلى ذلك، عززت الخطة الاستراتيجية، وخطة العمل المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والعمل كوصي مشارك على المؤشر 4-16، مساهمات المكتب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وساعدت على تأطير عمله بشكل أكثر انتظاما حول ولايته وأهداف التنمية المستدامة مما عزز الدعم المقدم لتنفيذها. وعلى الرغم من أن المكتب لا يزال يواجه نقصا في الموارد البشرية والمالية وبالنظر إلى صغر حجمه، فقد أحرز بعض التقدم نحو الاضطلاع بمهام رصد وتقييم أكثر قوة. ومع ذلك، يلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه يجب الحفاظ على الزخم بشأن التوصية 4 لضمان استمرار تعزيز كلٍ من الإدارة القائمة على النتائج وعمليات التقييم، واستخدام البيانات التي جرى جمعها على نحو أكثر اتساقا لإدماج التعلم في التخطيط المستقبلي، وتعبئة الموارد، وغير ذلك من أشكال صنع القرار.

التعليقات التي وردت من وكالة الأمين العام لشؤون نزع السلاح

شكرا لكم على المذكرة المؤرخة 7 آذار/مارس 2022 ومشروع التقرير عن تقييم مكتبكم الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ مكتب شؤون نزع السلاح لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الواردة في تقرير تقييم مكتب شؤون نزع السلاح.

لقد استعرض مكتب شؤون نزع السلاح مشروع التقرير، فضلا عن ملاحظات واستنتاجات شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأعرب مكتب شؤون نزع السلاح عن تقديره للجهود التي يبذلها فريق الاستعراض الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل ثلاث سنوات للتعاطي مع موظفينا المعنيين فيما يتعلق بالتوصيات.

ويحيط مكتب شؤون نزع السلاح علما بعناية بالملاحظات والاستنتاجات التي أبداها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ويقدر هذه الملاحظات والاستنتاجات. ويشعر مكتب شؤون نزع السلاح بالارتياح لمعرفة أن أربع توصيات من التوصيات الخمس قد اعتبرت منفذة تنفيذًا كاملاً. ومع أن مكتب شؤون نزع السلاح قد لا يتفق تماما مع الاستنتاج المتعلق بالتوصية 4، باعتبارها قد نفذت تنفيذًا جزئياً، فإن الانعكاس الواضح للتحديات التي يواجهها المكتب بسبب الافتقار إلى الموارد البشرية والتمويلية الكافية المتصلة بأنشطة الرصد والتقييم يخفف بعضاً من أوجه القلق تلك. إن المكتب يأخذ على محمل الجد الحاجة إلى الحفاظ على الزخم وزيادة تعزيزه لكفالة بذل جهوده في مجالي الإدارة القائمة على النتائج والتقييم الذاتي.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسيد خوان كارلوس بينا وزميلته السيدة نادية لوسيا ريس تريو أسيندورف، على ما قاما به من عمل خلال هذا التقييم.

ونتطلع إلى استلام نسخة من التقرير النهائي.

* يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا المرفق النص الكامل للتعليقات التي وردت إليه من مكتب شؤون نزع السلاح. وقد أرسيت هذه الممارسة انسجاماً مع قرار الجمعية العامة 263/64، بناء على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.